

## هل ترفض حكومة بغداد سياسة التقسيم حقاً؟ هيفاء زنكنة \*

عراقية تنتحب بعد إلقاء الجيش الأميركي القبض على أفراد من عائلتها في الرضوانية، جنوب بغداد (مايا أليروزو عراقية تنتحب بعد إلقاء الجيش الأميركي القبض على أفراد من عائلتها في الرضوانية، جنوب بغداد (مايا أليروزو -رفض السياسيون العراقيون المنخرطون في برنامج الاحتلال السياسي «رفضاً شديداً» قرار مجلس الشيوخ الأميركي غير الملزم بتقسيم العراق إلى ثلاث دويلات على أساس طائفي وعرقي، وهي خطوة قد تبدو مشجعة ظاهرياً، وخصوصاً أنّ المواطنين العراقيين يتمسكون بكل ما يحافظ على الوحدة الوطنية والتماسك المجتمعي لمواجهة حملات التفتيت والتجزئة الاستعمارية. إلا أن قراءة تصريحات سياسيي الاحتلال، وما تلاها من خطوات هزيلة مماثلة لما سبقها عبر سنوات الاحتلال، سرعان ما أوضحت أن الإمبراطور سيبقى عارياً مهما صقق له سدنة المعابد المتفوهين بكلمات الإعجاب بما يرتديه من ملابس مطرزة، وأنّ قرار التقسيم مقبول فعلياً من حكومة الاحتلال وسياسيها وبرلمانها مهما كانت تصريحاتهم مغلفة بعكس ذلك. من بين الرفضين «بشدة» كان رئيس حزب الدعوة الإسلامي ورئيس وزراء الاحتلال نوري المالكي، ورئيس حزب المؤتمر الوطني العراقي أحمد الجبلي، فضلاً عن تحالف الائتلاف الحاكم، حيث قال المالكي في تصريح صحافي إنّ الحكومة العراقية ترفض وبشدة القرار، داعياً مجلس النواب إلى مناقشة القرار في جلسته المقبلة واتخاذ التدابير المناسبة للرد عليه، ما يعيد إلى الأذهان تصريحه يوم 23 أيار من العام الجاري، حين عقد مؤتمراً صحافياً في القاهرة أكد فيه أنه أمر بوقف بناء الجدار العازل حول حي الأعظمية في بغداد، قائلاً إن بناء الجدار تم من دون موافقته. استبشر بعض السذج خيراً، وخصوصاً بعدما قال سفير الاحتلال الأميركي ريان كروكر إن بلاده «ستحترم أوامر رئيس الوزراء العراقي بوقف بناء جدار الأعظمية». واحتاج السذج بعض الوقت ليفهموا أن آلية العمل في نظم «ديموقراطية الاحتلال» تستدعي تبادل التصريحات الناعمة والتظاهر باتخاذ خطوات وتشكيل لجان تحقيق ومتابعة وإقامة ندوات وورش عمل مع إبقاء سلطة اتخاذ القرار بيد المحتل حصراً. لذلك، بعد أيام من تبادل التصريحات بين المالكي وكروكر، وحالما خففت الضجة الإعلامية، أكملت قوات الاحتلال بناء الجدار الذي حول حياة أهل الأعظمية إلى جحيم لا يُطاق، بل صارت سياسة بناء الجدران العازلة حول المناطق وسجن أهلها بحجة حمايتهم، سياسة مقبولة وواقعاً لا يناقشه غير الأهالي المتعرضين. وكان المالكي قد «غضب بشدة» في العام الماضي، معلناً عزمه على المطالبة بإجراء تحقيق عراقي مستقل أو مشترك مع قوات الاحتلال في قضية اغتصاب الفتاة عبيير قاسم حمزة من قوات مشاة البحرية الأميركية (المارينز) وقتلها وأفراد عائلتها بأشع الطرق الهمجية. يومها قال المالكي إنه لا يقبل أي انتهاك «لشرف الشعب العراقي» معرباً عن اعتقاده بأن «الحصانة التي منحت للقوات الدولية شجعتهم على ارتكاب مثل هذه الجرائم»، مشيراً إلى أنه يجب أن تكون هناك مراجعة لهذه الحصانة. وسرعان ما تلاشى غضب المالكي ليستعيده من جديد منذ أيام عندما اغتالت قوات مرتزقة «بلاك ووتر» 17 مواطناً بريئاً، وتناسى المالكي أن المرتزقة يحملون ترخيصاً رسمياً بالقتل صادر عن حكومته. والمعروف أن قتلة «بلاك ووتر» عادوا إلى الشوارع بعد ثلاثة أيام من ارتكابهم مجزرة ساحة النور وكان شياً لم يكن. وامتدت أعراض الغضب والإدانة لتشمل أعضاء ما يُسمى البرلمان. إذ ناقش تقسيم العراق ضمن أجندته المتضمنة إصدار قرار بشأن وباء الكوليرا المتفشّي في عدة مدن في العراق نتيجة شرب المواطنين مياهاً مخلوطة بالمجاري، وسوء الأوضاع الصحية المتدهورة، والمشادة العنيفة حول إمكان قوات البيشمركة (الميليشيا الكردية) احتلال جزء من مدينة الموصل خلال ساعتين إن لم تتم تصفية المشاكل المتعلقة بين الأطراف المتنازعة في المدينة. ثمّ تمّ التصويت على قرار أدانوا فيه تقرير الكونغرس واستنكروه، داعين إلى الوقوف بوجه القرار عن طريق التكتاف السياسي! واستمرّ النواب أداء أدوارهم وشطارتهم فأضافوا إلى القرار: «على أن تقوم هيئة الرئاسة بإصدار بيان بهذا الخصوص يمثل النواب». في الوقت نفسه أعلن «المؤتمر الوطني العراقي» برئاسة الجبلي، أوّل عميل أميركي خرّجته شركة «رندون» للعلاقات العامة بعد حرب 1991، قبل ارتباطه الأوثق بالمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني، عن رفضه لكل ما يمسّ وحدة العراق أرضاً وشعباً، إلا إذا تمت الإجابة عن أسئلة معيّنة تتيح النجاح للمشروع. ولعلّ أهم الأسئلة ما له علاقة بتوزيع النفط، حيث نفهم من البيان أن الاعتراض ليس منصباً أساساً على التقسيم، بل على كون قرار التقسيم غير مدروس بما فيه الكفاية ليتكفل له النجاح. لذلك يلفت المؤتمر انتباه مجلس الشيوخ الأميركي إلى الإشكاليات التالية: «نتساءل من الذي سيحمي هذه الدويلات في المستقبل؟ فهل ستقوم الولايات المتحدة بتوفير الحماية العسكرية لهذه الدويلات في حالة قيامها التي ستكون بحاجة إليها؟... وكأنه يضع خريطة طريق لهذه العملية. ثم «من الذي سيضمن توزيع الثروات النفطية عليها في حال تقسيم العراق؟ وهل ستفرض الولايات المتحدة بالقوة العسكرية موضوع توزيع تلك الثروات في حال وقوع التقسيم؟». إنّ تعليب هذه الأسئلة ضمن بيان يرفض التقسيم ظاهرياً ما هو إلا محاولة لاستشراف إمكان تداولها، وبالتالي إيجاد الحلول «العملية» الكفيلة بتنفيذها، كان القرار الأميركي بداية لمداولات وصفقات في شأن التفاصيل، ومن ضمنها التلويح بالمغانم المادية للحونة المحليين الضالعين في التقسيم.

ودلّ تصريح وزير الخارجية هوشيار زيباري على أنه لا يختلف كثيراً عن موقف الجبلي، إذ تساءل بعدما قرأ بسملة الرفض والاستنكار: «إذا قُسمت البلاد على أسس طائفية وعرقية فإنه توجد بعض المناطق المختلطة فكيف تقسمها؟». وكرّر النائب عن «الائتلاف العراقي الموحد» سامي العسكري، أثناء مقابلة أجرتها معه قناة «الحرّة»، صوت السياسة

الأميركية في المنطقة، فكررّ تساؤلات الجلبي وزيباري الناعمة عن حيرتهما إزاء كيفية تقسيم «المناطق المختلطة»، وبذلك اختزل المشروع الإمبريالي الصهيوني إلى نقطة محيرة واحدة، وهي كيفية تقسيم المدينة المختلطة بغداد؟ ولعلّ أكثر المواقف وضوحاً ومساندة للتقسيم هو موقف الحزبين الكرديين القوميّين، بالإضافة إلى «المجلس الإسلامي الأعلى في العراق» برئاسة عبد العزيز الحكيم، الذي أعلن في آب 2005 رغبته وحزبه بالاستحواذ على دويلة الجنوب، وتبعه في نشر بذور فكرة التقسيم نائب ما يسمى رئيس العراق عادل عبد المهدي. ففي مقابلة أجرتها معه مجلة «نيوزويك» في تشرين الأول 2005، تحدث بشاعرية عن «العملية الدستورية التي ستعيد العراق إلى عصره الذهبي القديم أيام كان مقسماً إلى ثلاث ولايات مركزها المدن الكبيرة، بغداد والموصل والبصرة»، وحين شبّه ما سيصبح عليه حال العراق عند تطبيق الدستور الجديد بدولة الإمارات العربية المتحدة.

وتذكّرني مواقف سياسيّ الاحتلال الداعين إلى رفض التقسيم ظاهرياً والعمل على تنفيذه عملياً، بلقائي بأحد الصحافيين الأميركيين أثناء حضوري مهرجان الأدب العالمي في سيدني في العام الماضي. وكنت قد شاركت الصحافي منصة الحوار حول قضية انسحاب القوات الأميركية من العراق. وتبيّن من النقاش أنّ الصحافي الديمقراطي يقف ضدّ إدارة الرئيس جورج بوش، لا لأنها احتلت العراق وسببت مقتل مئات الآلاف من المدنيين الأبرياء، وحرقت الأخضر واليابس، بل لأن إدارة بوش لم ترسل قوات كافية للسيطرة على العراق والقضاء على «التمرد المسلح» فيه. الخلاف الجوهرى إذاً نابع من فشل إدارة بوش في تحقيق نصر دائم في العراق يمنح الإمبراطورية التوسعية غنائم تمدّها بالغذاء اللازم لمواصلة سياسة التوسع. كما أنّ فكرة التقسيم لدى الإدارة الأميركية وحكومة الاحتلال، خلافاً لما هو ظاهر، مقبولة إذا ما نجح الاحتلال في الهيمنة العسكرية والاقتصادية على العراق. إلا أنّ وجود المقاومة العراقية الوطنية عرقل مشروع الهيمنة والتوسع، فلم يبق أمام الإمبراطورية غير لملمة قواها والعمل على تقسيم العراق تدريجياً، وبخطوات تتراوح ما بين طرح الأسئلة من أحزاب الاحتلال وتحويل الفكرة المستنكرة بداية إلى فكرة مألوفة، ومن ثم إلى فكرة مقبولة، معروضة للنقاش واحتمالات التطبيق.

\* كاتبة عراقية